

## التحولات والآفاق الاستراتيجية 2025-2035

### العلاقات الدفاعية بين أمريكا والسعودية

تشهد العلاقات السعودية - الأميركية واحدة من أكثر مراحلها حساسية منذ عقود، في ظل بيئة إقليمية مضطربة وصراع دولي متجدد بين القوى الكبرى. تأتي زيارة محمد بن سلمان إلى واشنطن في 18 نوفمبر 2025 في ذروة جهود دبلوماسية مكثفة هدفت إلى إعادة صياغة الشراكة الدفاعية بين البلدين، وترسيخها ضمن إطار مؤسسي جديد يتجاوز منطق الصفقة إلى منطق الشراكة الاستراتيجية طويلة المدى.

المباحثات مخصصة لقضايا محورية تتعلق بالأمن الإقليمي والتوازنات العسكرية في غرب آسيا، وعلى رأسها: الاتفاقية الدفاعية الثنائية، وصفقة طائرات F-35، والتعاون في مجال الدفاع الصاروخي، والتصدي للتهديدات السيبرانية، إضافة إلى تنسيق المواقف تجاه الأزمات الإقليمية الممتدة من البحر الأحمر إلى شرق المتوسط.

#### 1 - السياق الإقليمي للزيارة

المنطقة العربية تمرّ بمرحلة إعادة تموضع غير مسبقة: فالاتفاق السعودي - الإيراني الذي رعته الصين في مارس 2023 أعاد ترتيب أولويات الأمن الخليجي، في حين أحدث العدوان الإسرائيلي على قطر في سبتمبر 2025 صدمة استراتيجية دفعت الرياض إلى إعادة النظر في منظومة التحالفات التقليدية. لقد أدرك الحكام السعوديون أن توازنات القوة القديمة التي قامت على ثنائية "الخطر الإيراني - المظلة الأميركية" لم تعد كافية في ظل بروز مخاطر إسرائيلية غير متوقعة، وتهديدات غير تقليدية مثل الحرب السيبرانية والطائرات المسيّرة والهجمات على البنية التحتية للطاقة.

في هذا المناخ، يسعى النظام السعودي إلى صياغة نموذج أمني جديد يستند إلى ثلاثة مرتكزات: التحالف مع الولايات المتحدة كمصدر للضمانات الاستراتيجية، التوازن مع القوى الإقليمية عبر الدبلوماسية النشطة، والتوطين الصناعي الدفاعي كرافعة للسيادة التقنية.

## 2 - إعادة تعريف معادلة التحالف

تقدّر مراكز بحثية أميركية أن الاتفاق الجاري التفاوض بشأنه قد يكون الأكثر شمولاً منذ معاهدة كوينسي (1945)، التي أرست معادلة "النفط مقابل الحماية". غير أن السياق الجديد يفرض معادلة مختلفة: التكنولوجيا مقابل الشراكة. فبدل أن تقتصر العلاقة على شراء الأسلحة، تطمح السعودية إلى أن تصبح شريكاً في تطويرها وإنتاجها، بما يتسق مع أهداف رؤية 2030 التي حددت هدف توطين 50% من الصناعات الدفاعية.

أطلقت (الهيئة العامة للصناعات العسكرية) بالتنسيق مع (الشركة السعودية للصناعات العسكرية) برامج لنقل التقنية وإنشاء مراكز صيانة وإنتاج مشتركة مع شركات أميركية مثل مارتن لوكهيد، ورفثيون، ونورثروب جرومان وبحسب تقارير دفاعية لهذا العام، تتفاوض الرياض على إنشاء مجمعات تصنيع للصواريخ الدفاعية في المنطقة الشرقية، ما يعكس تحوّلها من مستهلك للسلاح إلى منتج ومشارك في سلاسل الإمداد العالمية، مع أن هذا الهدف لا يزال في إطاره النظري والمثالي ولم يدخل بعد إلى مطبخ القرار الفعلي.

## 3 - مكونات الاتفاق الدفاعي المقترح

تشير تسريبات بلومبرغ وفايننشال تايمز إلى أن مسودة الاتفاق تتضمن إنشاء قيادة مشتركة للدفاع الجوي والصاروخي تعمل من الرياض، وتربط أنظمة الإنذار المبكر بين القواعد الأميركية في الخليج ومراكز القيادة السعودية. كما يتضمن الاتفاق تعزيز التعاون في مجالات القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات، وتبادل المعلومات حول الأمن السيبراني وحماية الأقمار الصناعية.

وتشمل البنود المقترحة أيضاً:

- اتفاقية لتخزين الأسلحة الأميركية مسبقاً في الأراضي السعودية.
- مشاركة وحدات سعودية في تدريبات الناتو المتقدمة في البحر المتوسط.
- دعم واشنطن لبرامج السعودية في الصناعات الدفاعية المحلية مقابل التزامات واضحة بالشفافية والرقابة على الاستخدام النهائي للأسلحة.

#### 4 - التحولات في الموقف الأمريكي

من جانب واشنطن، تأتي المبادرة في إطار سعي الإدارة الأميركية إلى إعادة تثبيت نفوذها في الخليج بعد عقد من التراجع النسبي. فالحرب في أوكرانيا والمنافسة مع الصين دفعت البنتاغون إلى إعادة تقييم أهمية الخليج كمصدر للطاقة والاستقرار المالي، كما أن تصاعد الدور الصيني في رعاية اتفاقات سياسية (مثل اتفاق الرياض – طهران) أثار قلق واشنطن من تآكل مكانتها كضامن أممي أول.

تسعى الإدارة الأميركية عبر هذا الاتفاق إلى تأمين مسارين أساسيين: ضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الغربية وفق تسعير مستقر، والحفاظ على موقع السعودية ضمن المنظومة الأمنية الغربية في وجه التغلغل التكنولوجي الصيني. ولهذا، فإن الاتفاق المقترح يربط بين الأمن الدفاعي والأمن الرقمي، عبر قيود على التعاون السعودي مع شركات تكنولوجية صينية في مجالات الاتصالات والطائرات المسيّرة والذكاء الاصطناعي العسكري.

#### 5 - الرهانات السعودية

بالنسبة إلى الرياض، فإن الزيارة ليست مجرد مناسبة بروتوكولية بل مفصل استراتيجي. فهي تراهن على تحصيل اعتراف أميركي بكونها قوة إقليمية كبرى، وعلى تحصين موقعها في معادلة الأمن الدولي في مواجهة توسع النفوذ الإسرائيلي والإماراتي والتركي. كما تهدف إلى ضمان حماية البنية التحتية

النفطية والنووية المستقبلية، وتأمين مظلة ردع ضد أي عدوان محتمل في البحر الأحمر أو الخليج.

## 6 - نحو إعادة هندسة التحالف

يمكن القول إن الزيارة تمثل بداية لمرحلة "إعادة هندسة التحالف" بين واشنطن والرياض، إذ لم يعد التحالف مبنياً على الاعتمادية المطلقة، بل على الاستقلالية المتبادلة والتكامل الوظيفي. فالسعودية تحتاج إلى القدرات الأميركية في مجالات الاستخبارات والتكنولوجيا المتقدمة، فيما تحتاج واشنطن إلى السعودية كمركز ثقل اقتصادي ومالي يضمن استقرار أسواق الطاقة واحتواء التمدد الصيني في منطقة غرب آسيا.

وفي ضوء ذلك، فإن نتائج زيارة نوفمبر 2025 قد تحدد مسار العلاقات بين البلدين لعقد كامل قادم، وتشكل نواة لترتيب جديد في النظام الإقليمي يتجاوز ثنائية العداء الإيراني - التحالف الأميركي نحو منظومة أمنية أوسع متعددة المحاور.

تأتي زيارة ابن سلمان إلى واشنطن في 18 نوفمبر 2025 ضمن مرحلة دقيقة تمر بها المنطقة والعلاقات الثنائية. فالملف الدفاعي والعسكري يحتل رأس جدول المباحثات، في ظل سعي السعودية لتوقيع اتفاقية دفاعية شاملة مع الولايات المتحدة تشمل التزامات واضحة للدفاع المتبادل، وضمانات أمنية في مواجهة التحديات الإقليمية، وإعادة هيكلة برامج التسليح والتعاون الاستخباراتي.

## تطور البنية الدفاعية الأميركية - السعودية

تُعد العلاقة الدفاعية بين واشنطن والرياض من أقدم وأعمق الشراكات العسكرية في منطقة غرب آسيا، وهي التي أرست أسس منظومة الأمن الخليجي منذ منتصف القرن العشرين. فقد بدأت هذه العلاقة مع توقيع اتفاق التعاون الأمني عام 1951 الذي منح الولايات المتحدة حق استخدام المنشآت السعودية لتدريب

القوات المسلحة وتزويدها بالتجهيزات. ومنذ ذلك الحين، ظل التحالف العسكري ركيزة أساسية في معادلة الاستقرار الإقليمي.

## 1 - الجذور التاريخية للتحالف الدفاعي

في الخمسينيات والستينيات، مثل الدعم الأميركي للسعودية درعًا واقياً ضد المد القومي الناصري والاختراق السوفياتي في المنطقة. فقد وقّرت واشنطن برامج تدريب وتسليح شملت الطائرات المقاتلة من طراز F-86 Sabre ثم F-5 ، وأنظمة الرادار الأولى، وأشرفت على تأسيس القوات الجوية الملكية السعودية. وفي المقابل، التزمت الرياض بتأمين إمدادات الطاقة للغرب وضمان استقرار السوق النفطي على قاعدة التحكم في معادلة العرض والطلب مع سعر منضبط.

ومع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 والغزو السوفياتي لأفغانستان، تحولت السعودية إلى حليف استراتيجي أول لواشنطن في الخليج، بعد أن أطيح بنظرية العمودين المتساندين (أي إيران والسعودية) فتم تعزيز التعاون الاستخباراتي والعسكري، وبدأت المملكة في شراء منظومات متقدمة مثل طائرات F-15.

## 2 - مرحلة حرب الخليج الأولى وتثبيت الوجود الأميركي

أحدث غزو العراق للكويت في أغسطس 1990 منعطفًا حاسمًا في بنية الأمن الخليجي. فقد استضافت السعودية أكثر من 500 ألف جندي أميركي ضمن عملية "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت، ما أسّس لأول مرة وجودًا عسكريًا أميركيًا كبيرًا في الجزيرة العربية وداخل حدود المملكة السعودية. أنشئت قواعد رئيسة مثل قاعدة الأمير سلطان الجوية في الخرج، ومراكز القيادة والسيطرة في الظهران والرياض.

هذا الوجود لم يكن مؤقتًا فحسب، بل وضع أسس ما سُمّي بـ"مبدأ الأمن الوقائي" الذي يعتمد على تموضع دائم للقوات الأميركية لضمان ردع أي تهديد مستقبلي.

كما شهدت المرحلة ذاتها إنشاء شبكة دفاع جوي وصاروخي متكاملة بين القوات الأميركية والسعودية.

### **3 - مرحلة ما بعد 11 سبتمبر وإعادة الهيكلة الأمنية**

حوادث 11 سبتمبر 2001 فرضت تحديًا كبيرًا على العلاقة بين الطرفين، نظرًا لأن معظم منفذي الهجمات كانوا سعوديين. إلا أن التوتر لم يلبث أن تحوّل إلى إعادة تقييم للشراكة: أغلقت واشنطن معظم قواعدها في السعودية عام 2003، ونقلت القيادة المركزية الأميركية إلى قاعدة العديد في قطر، بينما احتفظت الرياض بعلاقات تدريب وتسليح قوية مع البنتاغون.

في هذه الفترة، ركزت السعودية على تحديث قواتها المسلحة عبر برامج Peace Sun و Peace Shield التي شملت إدخال أنظمة إنذار مبكر ورادارات متقدمة، وتعزيز قدرات الدفاع الجوي وشراء طائرات إف 15. كما توسع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاستخبارات ومراقبة الحدود.

### **4 - مرحلة التحول الاستراتيجي بعد 2011**

أفرزت ثورات الربيع العربي والحرب في اليمن وسوريا واقعةً أمنيةً جديدًا جعلت السعودية تعيد تقييم موقعها ضمن الاستراتيجية الأميركية. فقد أصبح الاعتماد الكامل على المظلة الأميركية محل تساؤل، خصوصًا بعد تردد واشنطن في دعم حلفائها أثناء الأزمة السورية.

استجابت السعودية لذلك بإعادة هيكلة وزارة الدفاع وإطلاق برامج تطويرية ضخمة تهدف إلى رفع كفاءة القوات المسلحة، وإدخال أنظمة القيادة والسيطرة الحديثة. كما أطلقت الهيئة العامة للصناعات العسكرية مشروع التوطين الدفاعي في 2017، بالتعاون مع شركات أميركية مثل لوكهيد مارتن، ورايثيون، وبوينج.

### **5 - صفقات التسليح الكبرى وتطور الصناعات الدفاعية**

بحسب أرقام العام 2024، تجاوز حجم صفقات السلاح الأميركية للسعودية 140 مليار دولار خلال عقد واحد (2014 - 2024). وتشمل هذه الصفقات منظومات الدفاع الجوي ثاد، وباتريوت باك 3 والطائرات القتالية إف 15 إس أيه، وإف 15 إي إكس، ومروحيات أباتشي، وبلاك هوك، والطائرات بدون طيار (MQ-9 Reaper)، وأنظمة المراقبة الفضائية.

كما تضمنت الصفقات اتفاقيات تدريب وصيانة ونقل تقنية جزئية، إضافة إلى إنشاء مراكز محاكاة قتالية في الرياض والطائف. وفي عام 2023، تم توقيع مذكرة تفاهم لتصنيع بعض مكونات منظومة ثاد الدفاعية داخل المملكة، في خطوة وصفتها وزارة الدفاع الأميركية بأنها "نقلة في التعاون الصناعي الدفاعي".

## 6 - التحول نحو الأمن السيبراني والفضائي

مع تصاعد التهديدات غير التقليدية، توسعت الشراكة لتشمل مجالات الأمن السيبراني والاستخبارات الإلكترونية. فقد أنشأت الدولتان لجنة مشتركة لمكافحة الهجمات السيبرانية على المنشآت الحيوية، وشاركت شركات أميركية مثل كراود سترايك، بالو ألتو نيتووركس في تطوير أنظمة حماية للبنية الرقمية السعودية.

وفي المجال الفضائي، وقعت السعودية مع وكالة ناسا اتفاقية تعاون في يوليو 2024، ضمن خطة لتعزيز المراقبة الاستراتيجية وحماية خطوط الملاحة والطاقة.

## 7 - التعليم والتدريب العسكري

تشمل الشراكة أيضاً أبعاداً بشرية ومعرفية عميقة. إذ يتم تدريب مئات الضباط السعوديين سنوياً في الكليات العسكرية الأميركية كما تستضيف السعودية خبراء أميركيين لتدريب القوات البرية والجوية على أحدث أنظمة القتال الإلكتروني وإدارة المعارك.

هذا البعد التعليمي يسهم في بناء عقيدة عسكرية سعودية تتقاطع مع المعايير الغربية الحديثة، ويعزز قابلية التشغيل المشترك بين القوات السعودية والأميركية.

## 8 - من الطابع التجاري إلى التحالف الاستراتيجي

يمكن القول إن العلاقة الدفاعية بين واشنطن والرياض تجاوزت منذ عقدين الطابع التجاري لتصبح تحالفًا استراتيجيًا مؤسسًا على المصالح المتبادلة. فالسعودية توفر العمق الجغرافي والإمدادات النفطية الحيوية، فيما توفر الولايات المتحدة المظلة التكنولوجية والاستخباراتية. ومع ذلك، تبقى العلاقة عرضة لإعادة التفاوض المستمرة تبعًا للتغيرات الإقليمية والدولية.

اليوم، يتجه التحالف نحو مزيد من التكامل المؤسسي، عبر مشاريع القيادة المشتركة والتصنيع المحلي ونقل التقنية. ويُتوقع أن يشكل العقد القادم مرحلة ترسيخ جديدة، تُبنى فيها الشراكة تتجاوز تبادل المنافع لتصل إلى التبعية الأمنية.

## التحول في مفهوم الخطر والتهديد

شهدت العقيدة الأمنية السعودية في العقدين الأخيرين تحولًا عميقًا في إدراكها لمصادر الخطر والتهديد، إذ لم يعد التهديد الإيراني هو العامل الحاسم كما كان طوال العقود السابقة، بل بدأت تتشكل منظومة تهديدات مركبة تشمل أطرافًا إقليمية ودولية، وأخرى غير دولية، تمتد من الصواريخ والطائرات المسيّرة إلى الحروب السيبرانية وحملات التأثير الإعلامي.

## 1 - من الخطر الإيراني إلى إعادة تعريف التهديد

منذ الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تركزت الاستراتيجية الدفاعية السعودية حول مبدأ الردع ضد طهران. ومع تنامي النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن، رأت الرياض في إيران خصمًا يهدد عمقها الاستراتيجي. إلا أن اتفاق التقارب بين الرياض وطهران في مارس 2023، برعاية الصين، شكّل نقطة انعطاف تاريخية في بنية التفكير الأمني السعودي.

فقد مثل الاتفاق خطوة نحو تخفيف التوترات المذهبية والجيوسياسية، وأتاح للسعودية إعادة توزيع أولوياتها الدفاعية باتجاه المخاطر الناشئة بدلاً من التهديد التقليدي.

إن ما كان يعتقد النظام السعودي، وبتحريض إسرائيلي وأميركي، الخطر الإيراني بدا وكأنه الطعم الذي بلعه النظام، وبعد انكشاف سره، تحوّل إلى تهديد محتمل منخفض الحدة. مع أن النظام السعودي يصرّ على أن استقرار العلاقة مع طهران مشروط بعدم رعاية إيران لفصائل المقاومة في اليمن والعراق وسوريا ولبنان. ولذلك، بقيت السعودية متمسكة بسياسة "الردع الوقائي" عبر تعزيز قدراتها الدفاعية الصاروخية والجوية دون الانجرار إلى مواجهة مباشرة.

## 2 - العدوان الإسرائيلي على قطر وتحول الإدراك الاستراتيجي

في سبتمبر 2025، نفذ الكيان الإسرائيلي ضربة جوية في الدوحة استهدفت قيادات حركة المقاومة الإسلامية (حماس) خلال اجتماع وساطة، ما شكّل سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الخليجية - الإسرائيلية. ورغم تبرير تل أبيب العملية بأنها دفاعية، فإنها أظهرت استعدادها لاستخدام القوة داخل دولة خليجية ذات سيادة. هذه الحادثة، التي سُميت لاحقاً بـ "ضربة الدوحة"، مثّل تحوّلًا جذريًا في الإدراك السعودي لبيئة التهديد في المنطقة.

رأت الرياض في تلك العملية رسالة مزدوجة: أولاً، أن إسرائيل لا تتورع عن تجاوز الحدود السياسية والأمنية للدول الخليجية؛ وثانياً، أن مظلة التحالفات الأميركية - الإسرائيلية قد تُستخدم بشكل انتقائي دون استشارة أو تنسيق مع الشركاء العرب. وقد اعتبر مسؤولون سعوديون في تصريحات غير رسمية أن الحادثة "كشفت هشاشة نظام الأمن الإقليمي" وضرورة إعادة بنائه على أسس توازن جديدة.

## 3 - الخطر الإسرائيلي كعامل زعزعة محتمل

منذ اتفاقات أبراهام (2020)، كان يُنظر إلى الكيان الإسرائيلي بكونه شريكًا آمنًا لبعض دول الخليج في مواجهة إيران. لكن حادثة قطر أظهرت الوجه الآخر لذلك التحالف، إذ تحول الكيان من شريك محتمل إلى مصدر تهديد فعلي للأمن الخليجي. ووفقًا لتقارير بحثية أميركية، فإن ما بعد "ضربة الدوحة" يمثل لحظة وعي استراتيجي جديدة في الخليج، حيث لم يعد التهديد يأتي من خصوم معلنين فقط، بل من "شركاء مفترضين" يمكن أن يغيروا قواعد اللعبة في أي لحظة.

تعد السعودية أن الخطر الإسرائيلي ليس خطرًا تقليديًا بالمعنى العسكري فقط، بل هو خطر هيكلي يمسّ سيادة الدول العربية واستقلال قرارها الأمني. فإسرائيل تمتلك تفوقًا استخباراتيًا وتقنيًا يتيح لها العمل داخل المجال السيبراني لدول المنطقة، كما أظهرت قدرتها على اختراق المنظومات الأمنية عبر وسائل الاتصال والبرمجيات والمراقبة الجوية.

#### 4 - التهديدات غير التقليدية: من الطائرات المسيّرة إلى الفضاء الإلكتروني

لم تعد التهديدات العسكرية المباشرة وحدها هي محور الاهتمام. فقد برزت التهديدات غير التقليدية كعامل مؤثر في تحديد أولويات الأمن السعودي:

الطائرات المسيّرة: تصاعد استخدامها من قبل جماعات مسلحة في اليمن والعراق، وصولاً إلى تهديد البنى التحتية النفطية، ما جعل السعودية تستثمر بكثافة في منظومات اعتراض الدرونز وأنظمة الحرب الإلكترونية.

الفضاء السيبراني: شهدت السعودية خلال الأعوام الأخيرة محاولات اختراق لأنظمة الطاقة والبنوك ووسائل الإعلام، نفذتها جهات إقليمية ودولية. وردًا على ذلك، أنشأت الرياض المركز الوطني للأمن السيبراني بالتعاون مع شركات أميركية وأوروبية لتعزيز الحماية الرقمية.

حروب التأثير والمعلومات: مع صعود المنصات الرقمية، أصبحت حملات التضليل والإشاعة جزءًا من أدوات الحرب الحديثة. وتتعامل السعودية مع هذا النوع من التهديد باعتباره مساسًا مباشرًا بالأمن الوطني.

#### 5 - التحول نحو مفهوم الأمن الشامل

في ضوء هذه التحولات، أعادت السعودية تعريف أمنها القومي على أسس شمولية تتجاوز الدفاع العسكري إلى الأبعاد الاقتصادية والتقنية والاجتماعية. أصبح مفهوم الأمن الشامل يدمج بين الأمن الغذائي والطاقي والسيبراني والبيئي، باعتباره مكونات مترابطة. ويعكس ذلك تطورًا في الفكر الأمني السعودي من منطق "التهديد الواحد" إلى منطق "التهديدات المتعددة والمتغيرة".

#### 6 - نحو منظومة دفاعية خليجية جديدة

أدت التغيرات الأخيرة إلى إحياء فكرة الدفاع الخليجي المشترك، مع سعي السعودية إلى بناء بنية أمنية إقليمية مستقلة نسبيًا عن المظلة الأميركية. فبعد ضربة قطر، دفعت الرياض في اجتماعات مجلس التعاون لتأسيس مركز خليجي للإنذار المبكر ومراقبة المجال الجوي والفضائي. كما أطلقت مشاورات لإنشاء قوة سيبرانية خليجية موحدة. وتهدف هذه المبادرات إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

أ - تقليص الاعتماد على الضمانات الخارجية.

ب - تعزيز التكامل التقني والعسكري بين دول المجلس.

ج - صياغة عقيدة ردع مشتركة تراعي الخصوصية الخليجية.

#### 7 - إعادة ترتيب سلم الأولويات الأمنية

في ضوء هذه التطورات، أصبح الخطر الإسرائيلي في مقدمة مصادر القلق الأمني، يليه خطر زعزعة الاستقرار الداخلي عبر الفضاء الرقمي، ثم التهديد

الإيراني المحدود. أما الولايات المتحدة، فتبقى شريكًا استراتيجيًا، لكن الرياض تسعى لأن تكون العلاقة مبنية على الندية والتكافؤ.

ويمكن القول إن التحول في مفهوم الخطر والتهديد داخل العقل الأمني السعودي يعكس انتقاله من الاستجابة إلى المبادرة، ومن الاعتماد إلى الاستقلال النسبي. فالسعودية برغم محاولاتها اليوم إعادة تعريف أمنها القومي ضمن منظومة عالمية متحركة، والعمل على موازنة العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية بما يضمن حماية مصالحها دون ارتهان لأي طرف، ولكن على الأرض تنجح القيادة السعودية الحالية نحو المزيد من التماهي مع الولايات المتحدة بعد خسارة مصادر قوة محلية (الاجماع العائلي، المؤسسة الدينية، النخبة الاقتصادية) وإقليمية (تحالفات راسخة وثابتة مع مصر والامارات).

إن مرحلة ما بعد 2025 ستكون اختبارًا حقيقيًا لقدرة الرياض على تحويل هذا الوعي الجديد إلى سياسات دفاعية عملية، تدمج بين الردع الذكي والتحالفات المتعددة، وتؤسس لأمن خليجي أكثر توازنًا واستقلالاً.

### **حرب اليمن وتحول العقيدة العسكرية السعودية**

تُعد الحرب العدوانية التي شنتها السعودية على اليمن في مارس 2015 واحدة من أكثر الحروب تأثيرًا في تاريخ المملكة السعودية الحديث، إذ مثّلت اختبارًا عمليًا لعقيدتها العسكرية، وكشفت نقاط القوة والضعف في بنيتها الدفاعية والهجومية. كانت الحرب في بدايتها تعبيرًا عن رغبة الرياض في حماية حدودها الجنوبية ومنع تشكّل كيان موالٍ لإيران على مقربة من أراضيها، لكنها سرعان ما تحولت إلى صراع استنزاف طويل المدى ألقى بظلاله على الاستراتيجية الدفاعية للمملكة.

#### **1 - الخلفية الاستراتيجية للحرب**

بدأت العملية العسكرية المسماة "عاصفة الحزم" في مارس 2015 بهدف إعادة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا إلى صنعاء، ومنع سيطرة حركة أنصار الله

وحلفائها على الدولة اليمنية. اعتمدت السعودية على تحالف عربي ضم الإمارات والبحرين ومصر والسودان والمغرب، واستخدمت قوتها الجوية والبحرية بشكل مكثف، بينما كانت القوات البرية محدودة المشاركة.

في السنوات الأولى، حققت السعودية تفوقاً جويًا واضحًا مكّنها من تدمير البنية التحتية العسكرية لليمن، لكنها واجهت صعوبة في حسم المعركة على الأرض بسبب الطبيعة الجغرافية الوعرة لليمن، وطول خطوط الإمداد، وتعقيد البيئة القبلية والسياسية.

## 2 - الكلفة البشرية والاقتصادية والسياسية

بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان (تقييم تأثير الحرب في اليمن: مسارات التعافي) الصادر سنة 2021:

"لا يزال تأثير النزاع مدمرًا. عند مقارنة الوضع الحالي في اليمن بسيناريو غياب النزاع، خسرت البلاد ما مجموعه 126 مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل منذ عام 2015. بالإضافة إلى ذلك، انزلق 15.6 مليون شخص إلى الفقر المدقع، ويعاني 8.6 مليون شخص آخر من سوء التغذية".

ويضيف التقرير "إذا استمر النزاع، فسيكون أكثر تدميرًا. إذا استمرت الحرب في اليمن حتى عام 2030، فإننا نقدر أن 1.3 مليون شخص سيلقون حتفهم نتيجة لذلك، مع أن أكثر من 70 في المائة من هذه الوفيات ستكون لأسباب غير مباشرة. معظم هذه الوفيات غير المباشرة هي لأطفال دون سن الخامسة. بحلول عام 2030، سيموت طفل كل خمس دقائق بسبب النزاع. مقارنةً بسيناريو غياب النزاع، قد يُجبر 22.2 مليون شخص إضافي على الوقوع في براثن الفقر، وقد يعاني 9.2 مليون شخص آخر من سوء التغذية".

وتوقع التقرير أنه في حال استمر الصراع حتى عام 2030، فإن الناتج المحلي الإجمالي لليمن (الذي يقدر بنحو 24 مليار دولار أمريكي) لن يتجاوز سوى

ثلث الناتج المحلي الإجمالي في سيناريو عدم وجود صراع، وستبلغ خسائر الإنتاج 422 مليار دولار أمريكي.

وقد أنفقت السعودية على حربها على اليمن بحسب تقديرات صادرة في عام 2022 بين 500 - 600 مليار دولار، فيما أعلن مسؤول سعودي لصحيفة "فايننشال تايمز" في مارس 2018 أن السعودية أنفقت 180 مليار دولار على مدى السنوات الثلاثة الماضية، أي في الفترة ما بين 2015 - 2018.

تشمل النفقات العسكرية المباشرة، والدعم اللوجستي، كما تكبدت السعودية خسائر بشرية في صفوف قواتها، وتعرضت منشأتها النفطية لهجمات صاروخية ومسيرة متكررة. سياسيًا، واجهت الرياض انتقادات دولية واسعة بسبب الأزمة الإنسانية في اليمن، ما دفعها لاحقًا إلى تبني مقاربة "السلام المشروط" كخيار واقعي، وإن كانت لاتزال تراوح في منطقة "اللاحرب واللاسلم".

### 3 - الدروس العملية والعقيدة العسكرية الجديدة

أبرزت الحرب على اليمن سلسلة من الدروس العملية التي شكلت نواة التحول في العقيدة العسكرية السعودية:

أولاً: محدودية فعالية التفوق الجوي دون وجود منظومة قيادة وسيطرة ومعلومات استخبارية متكاملة. فقد اعتمدت العمليات الجوية على بيانات غير مكتملة، ما أدى إلى ضعف دقة الضربات في بعض المراحل.

ثانيًا: الحاجة إلى تنويع منظومات الدفاع الجوي والصاروخي. فالهجمات اليمنية بالطائرات المسيّرة وصواريخ كروز كشفت ثغرات في شبكة الدفاع، وأدت إلى تسريع إدخال أنظمة ثاد وباتريوت باك 3 إلى الخدمة.

ثالثًا: أظهرت الحرب أهمية الحرب الإلكترونية والاستخباراتية في مواجهة جماعات غير نظامية قادرة على المناورة والاختباء.

#### 4 - التحول نحو استراتيجية "الدفاع الهجومي منخفض التصعيد"

استجابة لهذه الدروس، تبني النظام السعودي بعد عام 2019 ما يمكن تسميته بـ"الاستراتيجية الدفاعية الهجومية منخفضة التصعيد"، وهي مقاربة تركز على الردع الذكي من خلال ضربات دقيقة تستهدف القدرات الحيوية للخصم دون الانجرار إلى مواجهة شاملة، وهي الاستراتيجية التي اعتمدها الكيان الاسرائيلي مع لبنان بعد وقف اطلاق النار في 27 نوفمبر 2024. تهدف هذه المقاربة إلى تحقيق توازن بين حماية الأمن الوطني وتجنب الكلفة السياسية للحروب المفتوحة.

وقد ظهرت هذه الاستراتيجية في تعامل السعودية مع الهجمات اليمنية على منشآت أرامكو في بقيق وخريص في سبتمبر 2019، إذ اعتمدت الرياض على عمليات استخباراتية دقيقة لتحديد مصدر الهجوم، ثم استخدمت الرد الدبلوماسي المنسق مع واشنطن لتجنب تصعيد مباشر، ما عكس تحوُّلاً نحو الواقعية الاستراتيجية.

#### 5 - تعزيز القدرات الذاتية والتعاون مع واشنطن

دفعت تجربة اليمن الرياض إلى إدراك أن الأمن لا يمكن أن يكون مستوردًا بالكامل. لذلك، أطلق النظام السعودي برامج لتطوير الصناعات العسكرية المحلية ضمن رؤية 2030، وزادت استثمارات في التكنولوجيا الدفاعية والطائرات بدون طيار وأنظمة المراقبة. كما عززت التعاون مع واشنطن في مجالات الإنذار المبكر والمراقبة الفضائية، حيث تم ربط الأقمار الصناعية السعودية بشبكات الإنذار الأميركية لتتبع تحركات الصواريخ والطائرات المسيّرة.

وأبرمت وزارة الدفاع السعودية اتفاقات جديدة مع شركات أميركية لتطوير منظومات دفاع جوي محلية قادرة على التعامل مع التهديدات القصيرة والمتوسطة المدى. كما أنشأت السعودية مركز عمليات مشتركة مع الولايات

المتحدة لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي حول الهجمات الجوية والبحرية في البحر الأحمر والخليج.

#### 6 - أثر الحرب في التحول التنظيمي والمؤسسي

لم يقتصر أثر الحرب على الجانب العملياتي فحسب، بل امتد إلى إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية السعودية. فقد تمّ في عام 2017 إنشاء قيادة موحدة للعمليات المشتركة، وربط أفرع القوات المسلحة بوزارة الدفاع مباشرة. كما تم تعزيز دور هيئة الأركان العامة وتطوير نظام القيادة والسيطرة بما يضمن سرعة اتخاذ القرار.

كما ساهمت الحرب في رفع كفاءة التدريب الميداني، فتمت زيادة المناورات المشتركة مع الحلفاء، مثل مناورات درع الجزيرة والسيف المتين، إضافة إلى إدخال برامج محاكاة رقمية للعمليات العسكرية.

#### 7 - انعكاسات الحرب على التفكير الاستراتيجي السعودي

أعادت الحرب على اليمن تعريف مفهوم الأمن القومي لدى صانعي القرار في الرياض. فبعد سنوات من اعتماد مبدأ الدفاع الخارجي الاستباقي، بدأ النظام السعودي في تطوير مفهوم الأمن العميق الذي يدمج بين حماية الحدود وتأمين الداخل من التهديدات غير التقليدية. كما عززت إدراكها بأن التوازن بين الردع العسكري والدبلوماسية الوقائية هو السبيل لتحقيق الاستقرار.

#### 8 - نحو بناء منظومة ردع ذاتي متكاملة

دفعت دروس اليمن إلى بلورة رؤية سعودية جديدة للأمن تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية:

أ - الردع الدفاعي الذكي: عبر دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراقبة الحدود واعتراض الصواريخ.

ب - التحالفات المرنة: إقامة شراكات متعددة لا تقتصر على واشنطن بل تشمل شركاء آسيويين وأوروبيين.

ج - التصنيع العسكري المحلي: رفع نسبة التوطين الدفاعي إلى 50% بحلول 2030 لضمان الاستقلالية التشغيلية. وإن كانت هذه النسبة لا تزال عند مستوى الطموح النظري ولم تظهر مؤشرات على أن التوطين النصفى قابل للتحقق في ذلك التاريخ.

وفي الخلاصات، يمكن القول إن الحرب على اليمن كانت نقطة تحول مفصلية في تاريخ العقيدة العسكرية السعودية. فقد نقلت النظام من مرحلة "القوة التقليدية المعتمدة على الدعم الخارجي" إلى مرحلة القوة المتكيفة التي توائم بين التكنولوجيا والتحالفات والقدرات الذاتية. هذا التحول لا يزال في طور التبلور، لكنه يشير إلى اتجاه واضح نحو بناء منظومة دفاعية قادرة على التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

## القيود الأميركية ومفهوم التفوق النوعي لإسرائيل

تُعدّ مسألة التفوق النوعي الإسرائيلي (Qualitative Military Edge – QME) أحد أبرز المحددات التي تقيّد علاقات الولايات المتحدة الدفاعية مع الدول العربية، وعلى رأسها السعودية. هذا المفهوم ليس تفصيلاً قانونياً فحسب، بل هو إطار استراتيجي يحكم مجمل السياسة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط منذ سبعينيات القرن الماضي.

### 1 - الجذور التاريخية لمفهوم التفوق النوعي

بدأت فكرة التفوق النوعي الإسرائيلي تتبلور في أعقاب حرب أكتوبر 1973، حين أدركت واشنطن أن ضمان أمن إسرائيل يتطلب أكثر من مجرد الدعم المالي أو السياسي؛ بل يحتاج إلى احتكار نوعي للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة. وبناء على ذلك، أقرّ الكونغرس الأميركي سلسلة تشريعات تلزم أي إدارة لاحقة بالحفاظ على هذا التفوق في وجه أي دولة في المنطقة، حتى لو كانت حليفة.

في عام 2008، تم تقنين المبدأ ضمن قانون رسمي بعنوان U.S.-Israel Enhanced Security Cooperation Act الذي ألزم البنتاغون بتقديم تقارير دورية إلى الكونغرس تثبت أن أي صفقة سلاح لدولة عربية لا تخلّ بميزان القوى العسكري لصالح إسرائيل. وهكذا تحوّل الـ QME من سياسة غير مكتوبة إلى عقيدة قانونية تفرض نفسها على البيروقراطية الدفاعية الأميركية بأكملها.

## 2 - الإطار القانوني والمؤسسي للقيود

تعمل منظومة QME ضمن آلية ثلاثية:

أ - الكونغرس الأميركي هو الجهة الرقابية العليا التي تراجع كل صفقة أسلحة كبيرة للدول العربية.

ب - وزارة الدفاع (البنتاغون) مسؤولة عن إعداد تقييم تقني دقيق لتأثير الصفقة على ميزان القوى.

ج - وزارة الخارجية تتولى الجانب الدبلوماسي وتفاوض الحلفاء بشأن الشروط الفنية والتعويضات لإسرائيل.

عادةً ما يتضمّن أي بيع سلاح متطور لدولة عربية ثلاثة قيود أساسية:

1 - تخفيض بعض الخصائص التقنية الحساسة (مثل أنظمة الرادار أو قدرات التخفي).

2 - فرض رقابة صارمة على الاستخدام النهائي.

3 - تأخير التسليم أو تقسيمه على مراحل مرتبطة بتقارير تقييم التفوق الإسرائيلي.

بهذا المعنى، لا تمثل هذه القيود مجرد اعتبارات سياسية بل منظومة مؤسسية ثابتة مترسخة في البنية التشريعية الأميركية.

### 3 - انعكاس ذلك على العلاقات السعودية - الأميركية

بالنسبة إلى السعودية، شكّل المبدأ سالف الذكر عقبة متكررة أمام مساعيها لتحديث قواتها الجوية والبحرية. فبعد نجاح الإمارات في توقيع اتفاق لتوريد طائرات F-35 عقب اتفاقات أبراهام (2020)، سعت الرياض إلى صفقة مماثلة تضمن لها الحصول على النسخة الأحدث من المقاتلة الشبحية. إلا أن اللوبي الإسرائيلي - مدعومًا من بعض أعضاء الكونغرس - عرقل المشروع تحت ذريعة أن إدخال المملكة إلى نادي الـ F-35 سيقلّص احتكار إسرائيل للتفوق التكنولوجي في المنطقة.

وعليه، يدرس البنتاغون إمكانية تزويد السعودية بنسخة معدلة من F-35 بقدرات إلكترونية أقل من النسخة الإسرائيلية، أو تأجيل الصفقة إلى حين إتمام ترتيبات أمنية إضافية، قد تشمل تعاونًا ثلاثيًا (أميركي - سعودي - إسرائيلي) في مجال الدفاع الجوي الإقليمي.

### 4 - مبدأ "التعويض الإسرائيلي"

تاريخيًا، تعتمد واشنطن ما يسمى بـ مبدأ التعويض الإسرائيلي (Israeli Offset Principle)، أي أنه كلما وافقت على بيع سلاح متطور لدولة عربية، تُمنح إسرائيل بالمقابل صفقة أكثر تطورًا أو مساعدات عسكرية إضافية. على سبيل المثال:

- بعد بيع طائرات F-15 للسعودية في السبعينيات، حصلت إسرائيل على طائرات F-16 الأكثر تطورًا.

- بعد صفقة F-15SA عام 2010، وافقت واشنطن على تعزيز قدرات إسرائيل في مجال أنظمة الإنذار المبكر والصواريخ الباليستية.

وبذلك، تحوّلت كل صفقة عربية إلى رافعة لتحسين التفوق الإسرائيلي بدلًا من تهديده.

## 5 - البعد السياسي الداخلي في الولايات المتحدة

تتأثر قرارات تصدير الأسلحة بموازن القوى داخل السياسة الأميركية نفسها. فالكونغرس يخضع لتأثير جماعات الضغط، خصوصًا لجنة الشؤون العامة الأميركية - الإسرائيلية (AIPAC)، التي تراقب أي تحرك يمكن أن يفهم كإضعاف للموقف الإسرائيلي.

كما تمثل شركات الصناعات الدفاعية طرفًا محوريًا في هذه المعادلة، إذ تدفع باتجاه صفقات ضخمة مع دول الخليج، لكنها تصطدم بالعقبات السياسية المتعلقة بمبدأ التفوق النوعي الاسرائيلي.

إضافة إلى ذلك، فإن الإدارات الأميركية تختلف في تعاملها مع السعودية تبعًا لتوجهاتها. فإدارة بايدن كانت أكثر تحفظًا حيال مبيعات الأسلحة الهجومية بسبب حرب اليمن، بينما يُتوقع أن تكون إدارة ترامب الثانية (2025 - 2029) أكثر مرونة، لكنها ستظل ملتزمة بالقانون.

## 6 - البعد الأخلاقي والاستراتيجي

يرى بعض المحللين في واشنطن أن مبدأ QME تحوّل إلى أداة تمييز استراتيجي، تمنح إسرائيل وضعًا فوق القانون الدولي، وتحرم الحلفاء العرب من توازن دفاعي مشروع. أما من وجهة النظر الأميركية الرسمية، فالمبدأ يهدف إلى منع سباق تسلح إقليمي غير منضبط، وحماية التكنولوجيا الحساسة من التسرب إلى خصوم الولايات المتحدة (مثل الصين أو روسيا).

غير أن هذا التبرير لم يعد مقنعًا في ضوء التحولات الجارية. فالسعودية اليوم ليست دولة معادية أو غير مستقرة، بل شريك استراتيجي يُنظر إليه باعتباره "الموازن الإقليمي" في مواجهة التمدد الإيراني والاضطراب الإقليمي. وبالتالي، يثير استمرار تطبيق القيود القديمة تساؤلات حول مدى واقعية السياسة الأميركية وقدرتها على مواكبة التغير في موازين القوى.

## 7 - التحايل على القيود: البدائل التكتيكية

لمواجهة هذه القيود، لجأت السعودية إلى سياسة تنويع الموردين، فوسّعت تعاملها مع فرنسا وبريطانيا وكوريا الجنوبية والصين، وأطلقت مشاريع تطوير طائرات مسيّرة محلية. كما استثمرت في برامج الدفاع الإلكتروني والفضائي التي لا تخضع مباشرة لقوانين QME.

إضافة إلى ذلك، تطوّر الرياض مفهوم "الشراكة التقنية" بدلاً من "الصفقة التجارية"، أي أن تكون جزءاً من عملية الإنتاج وليس مجرد مستهلك نهائي للسلاح. وهذا ما تسعى إليه في مفاوضاتها الجديدة مع واشنطن بشأن اتفاقية الدفاع المقترحة.

#### 8 - مستقبل QME في بيئة إقليمية متغيرة

في ضوء العدوان الإسرائيلي على قطر (2025) وتداعياته الإقليمية، قد تجد واشنطن نفسها مضطرة لإعادة النظر في تطبيق QME بشكل مطلق، لأن استمرار التمييز لصالح إسرائيل يضعف الثقة الخليجية في الولايات المتحدة ويقوّي الاتجاه نحو بدائل آسيوية. ولكن هذا الأمر يبدو مستبعداً، من الناحية العملية، لا سيما بعد طوفان الأقصى حيث تميل الإدارة الأميركية إلى تعزيز القدرات العسكرية الإسرائيلية الهجومية منها والدفاعية لمواجهة ما يمكن وصفه بالأخطار المتخيّلة وليس الواقعية فحسب.

ويطرح بعض الخبراء الأميركيين في مراكز مثل راند وبروكينجز فكرة تطوير مبدأ التفوق النوعي الإسرائيلي في نسخته الثانية، أي نموذج مرّن يراعي مصالح الحلفاء العرب ويحوّل التفوق الإسرائيلي من أداة احتكار إلى أداة توازن إقليمي منظم.

#### 9 - الرؤية السعودية المقابلة

يرى النظام السعودي أن مفهوم التفوق النوعي لم يعد صالحاً لعصر التحالفات المتعددة، وأن أمن المنطقة يجب أن يقوم على مبدأ الردع المتكافئ وليس الاحتكار. وهي تعد الحفاظ على تفوق دولة واحدة - أي إسرائيل - يؤدّي إلى

خلل بنيوي دائم في ميزان الردع، ويغريها باستخدام القوة دون حساب سياسي أو قانوني، كما حدث في "ضربة الدوحة".

من هذا المنطلق، تطالب الرياض بعقد أمني شامل يضم جميع حلفاء أميركا في الخليج وغرب آسيا، يقوم على مبدأ الشفافية والتوازن، ويمنع استخدام التكنولوجيا المتقدمة لفرض إرادات أحادية.

وفي الخلاصات، يمثل مفهوم التفوق النوعي الإسرائيلي أحد أعمدة الهيمنة الاستراتيجية الأميركية في منطقة غرب آسيا، لكنه في الوقت نفسه أصبح عقبة بنيوية أمام بناء منظومة أمن إقليمي متوازنة. فالسعودية التي كانت تعتمد على واشنطن لتأمينها تجد نفسها اليوم مقيدة بقوانين صُممت أساساً لمنعها من الوصول إلى مستوى ردع مماثل لإسرائيل.

في المقابل، لا تستطيع الولايات المتحدة التخلي عن هذا المبدأ دون مواجهة رفض داخلي واسع من الكونغرس واللوبيات. لذا فإن المسار الأكثر واقعية يكمن في تعديل تدريجي يتيح للحكومة السعودية امتلاك قدرات دفاعية عالية، مقابل استمرار ضمان تفوق إسرائيل في المجالات الهجومية أو النووية.

بهذا المعنى، فإن مستقبل العلاقات الدفاعية بين واشنطن والرياض لن يُحسم في صفقات السلاح وحدها، بل في إعادة تعريف المعادلة الأمنية الأميركية في غرب آسيا: من احتكار التفوق إلى توازن الردع، ومن الحماية الأحادية إلى الشراكة الاستراتيجية المتكافئة.

## التوازن بين الولايات المتحدة، الصين وروسيا

تمثل السعودية اليوم أحد مراكز الثقل في إعادة تشكيل النظام الدولي. فبينما تشهد العلاقات بين القوى الكبرى الثلاث - الولايات المتحدة، الصين، وروسيا - تصاعداً في التنافس الجيوسياسي، تسعى الرياض إلى الحفاظ على هندسة دقيقة للتوازن بين هذه القوى، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية دون الوقوع في دائرة الاصطفاف الحاد. ومع أن روسيا قرّرت الانسحاب من المنطقة بعد سقوط

نظام بشار الأسد، وانخراطها في حرب استنزاف طويلة الأمد في أوكرانيا، وإعادة مراجعة حضورها السياسي والعسكري بعد ما أصاب محور المقاومة من ضربات عسكرية شديدة، ولكن هذا الانسحاب يبدو مؤقتاً ريثما تتكشف فرص جديدة وتبرز موازين قوى أخرى منافسة.

لقد أدركت القيادة السعودية أن التغير في موازين القوى العالمية، وصعود الهيمنة الأميركية، ومعها صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية، تفرض على الدول المتوسطة أن تتبنى دبلوماسية توازن مرنة قائمة على التعدد في الشراكات بدلاً من التحالفات الثابتة.

## 1 - التحول في البيئة الدولية: من الأحادية إلى التعددية

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة مرحلة أحادية القطبية هيمنت فيها الولايات المتحدة على النظام الأمني العالمي، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا تحولاً نحو التعددية القطبية، حيث برزت قوى دولية جديدة واتحادات في آسيا وأميركا اللاتينية إلى جانب تصاعد النفوذ الصيني والروسي اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

في هذا السياق، تسعى السعودية إلى إعادة تعريف موقعها داخل النظام الدولي ليس مجرد "دولة تابعة" بل كـ "فاعل وسيط" قادر على التكيف مع التناقضات بين القوى الكبرى واستثمارها لصالح مشروعها الوطني (رؤية 2030).

وقد عبّر وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، بحسب وكالة رويترز في 9 ديسمبر 2022، أن المملكة لا تؤمن بالاستقطاب أو الاختيار بين شريك وآخر، وتسعى للتعاون مع جميع القوى الاقتصادية، بما فيها الولايات المتحدة والصين. وهو تصريح يعكس التحول الفلسفي في السياسة الخارجية السعودية من نهج التحالفات الصلبة إلى نهج التوازن البراغماتي.

## 2 - المحور الأمريكي: الشراكة الأمنية التاريخية

تظل الولايات المتحدة الركيزة الأمنية الأساسية للسعودية. فالتعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين يمتد منذ أكثر من سبعة عقود، ولا يمكن استبداله بسهولة.

تُدرِك الرياض أن القدرات التكنولوجية والاستخباراتية الأميركية لا تزال متفوقة على نظيراتها الصينية والروسية، وأن واشنطن هي الضامن الأول لأمن نظامها وبقية المشيخات الخليجية.

لكن العلاقة بين الطرفين شهدت توترات دورية، خصوصًا بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي عام 2018، وتراجع الالتزام الأميركي التقليدي تجاه المنطقة في عهد أوباما وبايدن. ومع ذلك، لا تزال السعودية ترى في التحالف مع واشنطن أساسًا لا غنى عنه، حتى لو أعادت تعريف شروطه من منطلق الندية لا التبعية. في الواقع، مع وصول ترمب إلى البيت الأبيض للمرة الثانية جرى تعويم محمد بن سلمان وإن مجرد استقباله في واشنطن برغم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد هو بمنزلة تمزيق لحبال العزلة التي ربطته على مدى سنوات..

### 3 - المحور الصيني: الشريك الاقتصادي الصاعد

منذ إطلاق رؤية 2030، تنظر السعودية إلى الصين بوصفها محركًا استثماريًا وتكنولوجياً يوازي الغرب في بعض المجالات. وقد أصبحت بكين في عام 2023 الشريك التجاري الأول للمملكة بحجم تبادل تجاوز 100 مليار دولار، كما تعد أكبر مستورد للنفط السعودي.

ورغم أن العلاقة الاقتصادية هي الأساس، فقد أخذ التعاون بين البلدين بعدًا أمنيًا واستراتيجيًا متزايدًا. ففي عام 2025 أجرت القوات البحرية السعودية والصينية مناورات مشتركة في ميناء الجبيل تحت اسم "السيف الأزرق"، ركزت على مكافحة الإرهاب البحري، وحماية الممرات التجارية، والأمن السيبراني.

كما وقعت الهيئة العامة للصناعات العسكرية اتفاقيات مع شركات صينية لتطوير طائرات مسيرة وأنظمة اتصالات عسكرية.

ومع ذلك، تدرك الرياض أن التعاون الدفاعي مع بكين يجب أن يبقى ضمن حدود محسوبة حتى لا يُفسّر في واشنطن كاختراق صيني للبنية الأمنية الخليجية.

#### 4 - المحور الروسي: شريك الطاقة والمناورة السياسية

أما روسيا، فتلعب دور الشريك الاستراتيجي في مجال الطاقة والسياسة الجيواقتصادية. فمُنذ تأسيس تحالف "أوبك+" عام 2016، تعاون البلدان على إدارة سوق النفط العالمية والتأثير في الأسعار، ما جعل العلاقة بين موسكو والرياض تتجاوز حدود الاقتصاد إلى شبه تحالف نفطي - جيوسياسي.

في الوقت نفسه، سعت روسيا إلى توسيع تعاونها العسكري مع السعودية، لكنها واجهت القيود الأميركية المرتبطة بقانون CAATSA أي: "قانون مكافحة خصوم أمريكا من خلال العقوبات" الصادر عن الكونغرس في أغسطس 2017، و الذي يفرض عقوبات على الدول التي تشتري أسلحة روسية. لذا بقي التعاون في حدوده الرمزية: تبادل تقني، وتدريبات محدودة في مجالات الدفاع الجوي وأنظمة الحرب الإلكترونية.

لكن روسيا تبقى ورقة توازن استراتيجية تستخدمها السعودية لتأكيد استقلاليتها عن واشنطن، وكممرّ للانفتاح على أوراسيا في مواجهة النفوذ الغربي المتراجع.

#### 5 - التوازن الثلاثي في الحسابات السعودية

تدير الرياض علاقاتها مع هذه القوى الكبرى عبر ما يُعرف بـ "هندسة التوازن الثلاثي"، التي تقوم على المبادئ الآتية:

أ- الاعتماد الأمني على واشنطن: في الدفاع الصاروخي والاستخبارات والتكنولوجيا الحساسة.

ب - التوسع الاقتصادي مع الصين: في مجالات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والذكاء الاصطناعي، والمناطق الاقتصادية الخاصة.

ج - التنسيق السياسي مع روسيا: في قضايا الطاقة، والأمن الإقليمي، والتموضع في النظام المالي العالمي الجديد بعد العقوبات الغربية على موسكو.

هذا التوازن يمنح السعودية قدرة على المناورة في الملفات الإقليمية - من اليمن إلى سوريا وفلسطين - دون أن تفقد جسور التواصل مع أي من الأطراف.

## 6 - المخاطر البنيوية في معادلة التوازن

لكن الحفاظ على هذا التوازن ليس مهمة سهلة. فواشنطن تنظر بعين القلق إلى التقارب السعودي - الصيني، خصوصًا في مجالات التكنولوجيا والاتصالات مثل تعاون الرياض مع هواوي في شبكات G5 وتخشى من احتمال تسرب البيانات الدفاعية الحساسة.

أما الصين، فتعد استمرار الوجود العسكري الأميركي في الخليج عائقًا أمام بناء نظام أمني آسيوي جديد بقيادتها.

ولناحية روسيا، فقد سعت على مدى سنوات إلى توظيف علاقتها بالسعودية لتخفيف آثار العقوبات الغربية، وهو ما لم يثمر كثيرًا، فضلًا عن تمسك الرياض بتحالفها الثابت مع الولايات المتحدة ولن تفرط فيه من أجل شريك شرقي محاصر.

وعليه، فإن التوازن السعودي محفوف بتحديات الثقة الاستراتيجية: فكلما زادت الشراكات المتنوعة، زاد الضغط من القوى الكبرى لانتزاع التزامات أو اصطفاقات، وهو ما تحاول الرياض تجنبه عبر تبني سياسة خارجية قائمة على مبدأ "المرونة الاستراتيجية".

## 7 - السعودية كمركز توازن في النظام الدولي الجديد

في خضم هذا التنافس الثلاثي، تسعى السعودية إلى ترسيخ نفسها كقوة توازن إقليمية، أو ما يسميه بعض الباحثين "Pivot Power" أي الدولة التي تشكل محور ارتكاز في النظام الدولي الجديد.

ومن خلال موقعها الجغرافي، وثقلها الاقتصادي، وسيطرتها على الطاقة التقليدية والمتجددة، وموقعها في مؤسسات مثل مجموعة العشرين، تمتلك السعودية، إن شئت، مقومات التحول من "تابع استراتيجي" إلى "صانع توازن عالمي"، ولكن السؤال: هل تفعل؟

## 8 - أثر التوازن على السياسة الدفاعية الإقليمية

انعكس هذا النهج المتعدد على السياسة الدفاعية الإقليمية للسعودية، فباتت تعتمد على تحالفات متغيرة وفق كل ملف:

أ - تعاون وثيق مع واشنطن في الدفاع الجوي ومكافحة الإرهاب.

ب - تقارب مع الصين في الأمن البحري والطاقة المتجددة.

ج - شراكة مع روسيا في إدارة أسواق النفط والغاز.

د - تنسيق مع باكستان وتركيا في التدريب العسكري والتكنولوجيا المسيرة.

هذه الشبكة الواسعة من الشراكات تشكل درعاً دبلوماسياً واقتصادياً يتيح للنظام السعودي تقليل الاعتماد على طرف واحد، وتعزيز موقعه كفاعل مستقل قادر على التفاعل مع جميع الأقطاب.

في الخلاصات، يمثل التوازن بين الولايات المتحدة والصين وروسيا أعقد معادلة في السياسة السعودية المعاصرة. فالنظام السعودي يحاول استثمار صعود الشرق دون خسارة الغرب، والحفاظ على شراكته الدفاعية التاريخية دون الوقوع في فخ الهيمنة.

تسعى الرياض إلى بناء نموذج جديد من "التحالف المرن"، يقوم على الندية والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، لا على الاعتماد الأحادي. لكن نجاح

هذا النموذج يتوقف على قدرة السعودية على إدارة التناقضات بين القوى الكبرى، خاصة في الملفات الحساسة مثل التكنولوجيا النووية، وأمن الاتصالات، وأسواق الطاقة.

وفي ظل التحولات العالمية الراهنة، قد تصبح السعودية - للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية - مركز توازن عالمي فعلي، لا مجرد لاعب إقليمي، إذا استطاعت تحويل هذا التعدد في الشراكات إلى استراتيجية استقرار طويلة المدى.

### **التنافس الإقليمي (مصر، الإمارات، تركيا، إيران)**

تعيش منطقة غرب آسيا منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين حالة إعادة توزيع للأوزان الجيوسياسية بين القوى الإقليمية الكبرى. وقد برزت السعودية في هذا السياق بوصفها القوة العربية الأبرز التي تمتلك طموحًا للتحول من دولة مركزية في الخليج إلى دولة قيادية في العالمين العربي والإسلامي، مستندة إلى مشروع "رؤية 2030" الذي يدمج التنمية بالسيادة الدفاعية والتموضع الدولي المستقل.

إلى جانبها، تبرز أربع قوى متنافسة - مصر، الإمارات، تركيا، وإيران - لكل منها تصور لها الخاص للأمن الإقليمي ودورها فيه. وبين هذه القوى تتقاطع المصالح كما تتصادم، في خليط من التحالفات المؤقتة والتنافس الدائم.

#### **1 - المشهد الإقليمي بعد 2020: من التحالفات الصلبة إلى التحالفات المرنة**

شهدت السنوات التي تلت 2020 تحولات بنيوية في النظام الإقليمي العربي - الإسلامي، مع انكفاء الدور الأميركي النسبي في إدارة ملفات غرب آسيا، وصعود قوى محلية تسعى إلى ملء الفراغ.

في هذا السياق، أصبحت العلاقات البينية بين القوى الإقليمية (وليس ارتباطها بالقوى الكبرى) هي العامل الحاسم في ضبط توازنات القوة.

فالسعودية لم تعد تعتمد على المظلة الأميركية فحسب، بل باتت تتحرك في شبكة متغيرة من التحالفات تضم الإمارات وتركيا ومصر وباكستان، بينما تبقى خطوط اتصال مفتوحة مع إيران وقطر.

هذه "المرونة الإقليمية" تمنح الرياض القدرة على إعادة تعريف دورها القيادي بعيدًا عن الاصطفاف الأيديولوجي الذي ساد لعقود.

## 2 - السعودية والإمارات: بين التكامل والتنافس

رغم التشابه الكبير في الرؤى الاقتصادية والسياسية بين السعودية والإمارات، فإن العلاقة بينهما تشهد تنافسًا استراتيجيًا مكتومًا في مجالات الدفاع والنفوذ الجيوسياسي.

في المجال الدفاعي: تسعى الإمارات لتكريس نفسها كمركز إقليمي لصناعة السلاح المتقدم عبر مجموعات EDGE Group و Calidus و ADAS، بينما تعمل السعودية على بناء منظومة ردع شاملة قائمة على التصنيع المحلي عبر هيئات رسمية.

في مجال النفوذ الخارجي: تتقاطع السياسات في اليمن والقرن الإفريقي وليبيا. ففي حين تميل الرياض إلى الحلول الدبلوماسية طويلة الأمد، تتبنى أبوظبي سياسة أكثر هجومية تقوم على دعم الوكلاء الإقليميين وتعزيز الحضور البحري.

في الاقتصاد الدفاعي: تتنافس الدولتان على اجتذاب الاستثمارات الغربية في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وعلى استضافة المكاتب الإقليمية للشركات العسكرية الأميركية والأوروبية.

ومع ذلك، فإن العلاقة السعودية - الإماراتية ليست صدامية بل "تنافسية - تكاملية": إذ تشكل كل منهما قطبًا داخل منظومة أمن الخليج، وتحاولان معًا توحيد المواقف إزاء ملفات الطاقة، مع إبقاء هامش للمناورة في الملفات الأمنية.

### 3 - السعودية ومصر: القيادة العربية وتوازن الأدوار

تاريخيًا، مثلت مصر العمق العربي الاستراتيجي للسعودية، لكن التباين الاقتصادي والسياسي بعد 2013 أعاد رسم حدود العلاقة. فالسعودية باتت تمثل مركز القوة المالية والطاقوية، بينما تعتمد القاهرة على الدعم الاقتصادي والاستثماري السعودي للحفاظ على استقرارها الداخلي.

إلا أن الرياض لم تعد ترى في مصر "حليفًا تابعًا"، بل "شريكًا تقليديًا محدود الفاعلية" في المجال الدفاعي. فالقوات المسلحة المصرية تمتلك خبرة ميدانية، لكنها تعاني من ضعف في التمويل والتكنولوجيا مقارنة بالمستوى السعودي المتصاعد.

ومع ذلك، تسعى السعودية إلى الحفاظ على مصر كركيزة سياسية عربية لتوازن النفوذ التركي والإيراني، وتحرص على إشراكها في المبادرات الأمنية العربية مثل التحالف البحري في البحر الأحمر.

أما من الجانب المصري، فثمة قلق من "انتقال مركز الثقل العربي" من القاهرة إلى الرياض، وهو ما يفسر محاولات مصر المتكررة لتأكيد دورها القيادي عبر ملفات فلسطين والسودان وليبيا وأخيرًا لبنان. ومع ذلك، يبقى التحالف المصري - السعودي قائمًا على قاعدة "المصلحة المشتركة في منع الانهيار الإقليمي".

### 4 - السعودية وتركيا: بين التنافس الجيوسياسي والتقارب البراغماتي

تعد تركيا القوة السنية الصاعدة التي تتقاطع طموحاتها مع الطموحات السعودية في أكثر من ساحة. فمنذ تدخل أنقرة في سوريا، وتمددتها في ليبيا والقرن الإفريقي، ونجاحها في تصدير الطائرات المسيّرة بـبرق دار وأكينجي وكيزيلمه، أصبحت تركيا منافسًا رئيسيًا للسعودية في أسواق السلاح الإسلامية والشرق أوسطية.

كما تحاول أنقرة استثمار خطابها الإسلامي القومي لتعزيز حضورها الرمزي في العالم الإسلامي، وهو ما يصطدم بالسردية السعودية الجديدة التي تسعى إلى قيادة إسلام معتدل ذي طابع عالمي، لا أيديولوجي.

لكن بعد سنوات من التوتر، اتجه البلدان منذ 2022 إلى سياسة التقارب البراغماتي. فقد أدرك الطرفان أن التنافس المفتوح مكلف، وأن التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا الدفاعية قد يخدم مصالحهما.

ففي عام 2024، وقّعت الشركة السعودية للصناعات العسكرية اتفاقًا مع شركة بايكار التركية لإنتاج مشترك لطائرات مسيّرة، في إشارة إلى مرحلة جديدة من "التنافس المتعاون".

ورغم استمرار الخلافات حول ملفات مثل الإخوان المسلمين وسوريا، فإن العلاقة السعودية - التركية باتت تقوم على توازن المصالح لا المواجهة الأيديولوجية.

## 5 - السعودية وإيران: من الخصومة إلى التهدة الاستراتيجية

رغم خفوت التهديد الإيراني بعد اتفاق التقارب في مارس 2023، تبقى إيران لاعبًا موازنًا يصعب تجاهله.

تدرك السعودية أن إيران ليست خصمًا عسكريًا مباشرًا بقدر ما هي منافس استراتيجي في الفضاءين الإقليمي والعقائدي.

فنفوذ طهران يمتد عبر شبكة حلفاء في العراق وسوريا ولبنان واليمن، بينما تسعى الرياض إلى تحييد هذا النفوذ عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية بدل المواجهة المباشرة.

لقد أدى التقارب الإيراني - السعودي إلى خفض مستوى التصعيد، لكنه لم يُنهِ التنافس الجيوسياسي. فإيران ما زالت تراقب التطور الصناعي العسكري السعودي، وكذلك تحالفات الرياض مع باكستان وتركيا.

أما السعودية، فتتعامل مع إيران ببراعة ماثية محسوبة: شراكة اقتصادية محدودة، وحوار أمني مفتوح، مع الإبقاء على قدر من الردع الاستراتيجي عبر الدفاع الجوي المتكامل والتحالفات الدفاعية الإقليمية.

## 6 - إعادة تعريف القيادة الإقليمية السعودية

التنافس مع هذه القوى الأربع جعل السعودية تعيد تعريف مفهوم القيادة الإقليمية على أسس مختلفة عن الماضي.

لم تعد القيادة تُقاس بعدد التحالفات أو الخطاب الديني، بل بقدرة الدولة على دمج الاقتصاد بالتكنولوجيا والأمن والدبلوماسية. ووفق هذا المفهوم الجديد، تسعى السعودية إلى بناء "قوة إقليمية ناعمة - صلبة" تمزج بين النفوذ المالي والثقافي والعسكري، مستفيدة من مكانتها كمصدر للطاقة، ومركز استثماري عالمي، ووجهة دبلوماسية نشطة بين الشرق والغرب.

فبينما تنشغل تركيا في صراعاتها مع الغرب، ومصر في أزماتها الداخلية، وإيران في مواجهة العقوبات، والإمارات في إدارة تناقضاتها الاقتصادية مع جيرانها، تبدو السعودية الأكثر استقرارًا وقدرة على التحرك الاستراتيجي طويل المدى.

## 7 - انعكاسات التنافس الإقليمي على الأمن الخليجي

تؤثر هذه التفاعلات مباشرة على منظومة الأمن الخليجي. فالسعودية تسعى إلى قيادة نظام أمني خليجي - عربي قادر على استيعاب الاختلافات دون تفكك.

في هذا الإطار، تطرح الرياض مشروع الدرع الإقليمي المشترك الذي يربط الدفاع الجوي والبحري السيبراني بين دول الخليج ومصر والأردن والمغرب.

كما تدفع باتجاه دبلوماسية توازن في علاقاتها مع كل من أنقرة وطهران، لإبعاد الخليج عن الاستقطابات الإيديولوجية التي مزقت المشرق لعقود.

بهذا، يحاول النظام السعودي أن يبلور نموذج "القيادة المهدئة" أو بتعبير لآخر "الهيمنة الناعمة" التي تُدير التنافس دون إشعال صراع، وتُوازن القوى بدلاً من إخضاعها.

وفي نهاية المطاف، يمكن القول إن التنافس الإقليمي بين السعودية ومصر والإمارات وتركيا وإيران يشكّل المحرك المركزي لسياسات غرب آسيا في العقد القادم.

وقد استطاعت الرياض، حتى الآن، تحويل معظم هذا التنافس إلى أداة نفوذ إيجابية عبر مزيج من المرونة الدبلوماسية والقدرة الاقتصادية والتطور الدفاعي. لكن التحدي المستقبلي يكمن في قدرتها على الحفاظ على هذا التوازن الدقيق:

- فإذا اندفعت نحو تحالف عسكري مع أحد الأطراف (كتركيا أو الإمارات)، قد تخسر حيادها الاستراتيجي.

- وإذا تباطأت في تطوير قدراتها الذاتية، فقد تتجاوزها قوى أخرى في سباق التكنولوجيا الدفاعية.

بيد أن المؤشرات الراهنة تُظهر أن السعودية تتجه بقدر من الثقة والارتياح معاً نحو تأسيس دور قيادي عربي - إسلامي جديد، يقوم على عقلانية المصلحة لا على أيديولوجية التفوق، وعلى التعاون المرن بدل الصدام الصفري، مما يجعلها المرشح الأوفر حظاً لقيادة النظام الإقليمي في مرحلة ما بعد الأحادية الأميركية.

### سيناريوهات العقد القادم (2035-2026)

يدخل العقد المقبل في ظل بيئة جيوسياسية تتسم بالتبدل السريع وتداخل مستويات الصراع بين القوى الكبرى والإقليمية. وبالنسبة للسعودية، فإن السنوات العشر القادمة ستكون مرحلة إعادة تموضع استراتيجي شامل، تُختبر فيها نتائج التحولات الدفاعية والسياسية التي بدأت منذ عام 2015.

ففي حين تسعى الرياض لتوقيع اتفاقية دفاعية شاملة مع واشنطن، فإنها في الوقت نفسه تعمل على تنويع مصادر القوة وبناء منظومة ردع إقليمية متكاملة. ومن خلال قراءة الاتجاهات الراهنة في السياسة الدولية، يمكن رسم أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل العلاقة الدفاعية السعودية - الأميركية، وتداعياتها على ميزان القوى الإقليمي.

### السيناريو الأول: الاتفاق الدفاعي الشامل - نحو معاهدة أمن متبادل

يُعد هذا السيناريو الأكثر طموحًا من وجهة النظر السعودية، والأكثر تعقيدًا من الناحية الأميركية. فهو يقوم على توقيع معاهدة دفاع مشترك تُلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن السعودية في حال تعرضها لأي عدوان خارجي، مقابل التزام الرياض بفتح أسواقها الدفاعية أمام الشركات الأميركية الكبرى، وتعميق التعاون الاستخباراتي والتقني.

إن مثل هذه المعاهدة ستكون الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات الأميركية - السعودية، وستعيد تشكيل المنظومة الأمنية في الخليج على غرار نموذج "الناتو المصغر".

### المتطلبات المحتملة للاتفاق:

- إنشاء قيادة مشتركة سعودية - أميركية للدفاع الجوي والصاروخي.
- توسيع شبكة الاتصالات العسكرية عبر الأقمار الصناعية ضمن إطار.
- التزامات سعودية بعدم استيراد تكنولوجيا عسكرية صينية أو روسية حساسة.
- بنود تنصّ على دعم واشنطن لتوطين الصناعات الدفاعية في المملكة بنسبة متفق عليها.

### النتائج المتوقعة:

- رفع مستوى الردع الاستراتيجي السعودي.

- تعزيز ثقة المستثمرين في بيئة أمنية مستقرة.

بالمقابل، ازدياد الارتهان السياسي للولايات المتحدة إذا لم يُدار التوازن بعناية. ومع أن إدارة ترامب الثانية تبدو أكثر استعدادًا لتوقيع اتفاق من هذا النوع، إلا أن العقوبات القانونية (خاصة معارضة الكونغرس واللوبي الإسرائيلي) قد تجعل هذا السيناريو أقرب إلى اتفاق أمني موسّع لا يبلغ مرتبة "المعاهدة الرسمية".

### السيناريو الثاني: صفقة F-35 المشروطة – التقنية مقابل الضمانات

يمثل هذا السيناريو حلًا وسطًا بين الطموح السعودي والقيود الأميركية. فبدل معاهدة دفاعية شاملة، تكتفي واشنطن ببيع طائرات F-35 بنسخة معدلة تقل قدراتها التقنية عن النسخة الإسرائيلية، على أن تُرفق الصفقة ببروتوكول صارم لحماية التكنولوجيا. ويتضمن البروتوكول إجراءات للتحكم في البيانات، وتحديد مواقع الصيانة في أراضٍ أميركية أو تحت إشراف مشترك، إلى جانب رقابة دائمة على الاستخدام القتالي للطائرات.

في المقابل، قد تُقدّم واشنطن للسعودية ضمانات أمنية غير مكتوبة تشمل الالتزام بالدفاع عن السعودية في حال تعرض منشآتها النفطية أو موانئها لهجمات معادية.

هذا السيناريو محتمل للغاية، لأنه يحقق توازنًا بين مطلب السعودية في امتلاك الجيل الخامس من الطائرات، ومطلب واشنطن في الحفاظ على التفوق النوعي الإسرائيلي.

كما أنه يفتح الباب أمام إدخال السعودية تدريجيًا إلى منظومة التشغيل الأميركية المتقدمة، بما يمهد لصفقات لاحقة.

### السيناريو الثالث: تنويع الشراكات الدفاعية - التعدد بدل الاعتماد

يقوم هذا السيناريو على توسيع قاعدة الشركاء الدفاعيين بعيدًا عن الاحتكار الأميركي، عبر بناء شراكات موازية مع الصين وتركيا وكوريا الجنوبية وفرنسا وباكستان.

هذا الاتجاه يتماشى مع العقيدة السعودية الجديدة القائمة على "الاستقلالية الدفاعية المرنة"، ويعكس قناعة متزايدة بأن الأمن القومي لا يمكن أن يُستورد من الخارج.

ملاح هذا السيناريو:

الصين: تزويد السعودية بأنظمة طائرات مسيّرة وينج لونج 2، وتشى 5 وتقنيات مراقبة بالأقمار الصناعية، إضافة إلى برامج تدريب سبيرانى.

تركيا: شراكة تصنيع مشترك في طائرات مسيّرة من مثل بيرقردار وغيرها وتبادل خبرات في الحرب الإلكترونية.

كوريا الجنوبية: نقل تكنولوجيا أنظمة الدفاع الجوى تشيونجنج 2.

فرنسا: تعاون في المجال البحرى وصناعة الزوارق الهجومية وأنظمة الرادار المتقدمة.

التحدى في هذا السيناريو هو الموازنة بين تنويع الموردين والحفاظ على معايير التشغيل المشترك التي تضمن انسجام المنظومات المختلفة ضمن هيكل دفاع موحد.

لكن نظرياً يُعزز هذا الاتجاه الاستقلال الاستراتيجى ، ويقلل من قدرة واشنطن على استخدام السلاح كورقة ضغط سياسية. وهذا يتطلب تغييراً في سلوك الحكام السعوديين إزاء العلاقة مع واشنطن لناحية عدم الرضوخ لشروطها في علاقة الرياض مع شركاء آخرين.

**السيناريو الرابع: توازن الردع الإقليمى - نحو منظومة أمن خليجية موحدة**

في هذا السيناريو، تتحول السعودية إلى مركز القيادة الإقليمى لمنظومة دفاع خليجية - عربية جديدة. وتقوم هذه المنظومة على دمج القدرات الجوية والصاروخية والبحرية لدول مجلس التعاون، مع إشراك مصر والأردن والمغرب في بنية دعم استخباراتى ولوجستى موسّع.

يُتوقع أن يشمل المشروع:

أ - قيادة دفاع جوي موحدة تعمل من الرياض، ترتبط بشبكة إنذار مبكر إقليمية تعتمد على الأقمار الصناعية الأميركية والأوروبية.

ب - قوة سيبرانية خليجية مشتركة لمواجهة الهجمات الإلكترونية.

ج - مركز تحليل استخباراتي خليجي - دولي لتبادل البيانات في الزمن الحقيقي.

هذا السيناريو، الذي يمثل ذروة التطوع السعودي الطوباوي، يعزز فكرة "الاستقلال الأمني الإقليمي" دون القطيعة مع الولايات المتحدة. وقد جربت الرياض تحقيق هذا السيناريو عبر الخطوات التي تقودها لتطوير شبكة الإنذار المبكر والدفاع الجوي بالتعاون مع الإمارات وقطر وعمان.

إذا تحقق هذا السيناريو بالكامل، فسيمثل تحولاً تاريخياً في مفهوم الأمن العربي، حيث تصبح السعودية المركز الأول لأمن الخليج بدعم تكنولوجيا غربي - آسيوي متوازن. ولكن دون ذلك عقبات كثيرة، من بينها أن كثيراً من دول الخليج وغيرها تعارض الارتهان إلى السعودية كطرف مهيم على النظام الأمني وخصوصاً في عهد محمد بن سلمان بنزعته التسلطية والاحتكارية وأيضاً الفوضوية.

**السيناريو الخامس (المركب): التوازن الديناميكي بين كل الخيارات**

الاحتمال الأرجح هو أن تتبنى السعودية استراتيجية هجينة تجمع بين عناصر من السيناريوهات الأربعة:

1 - توقيع اتفاق أمني موسّع (وليس معاهدة ملزمة).

2 - شراء F-35 في نسخة محددة القدرات.

3 - استمرار التعاون الصناعي مع الصين وتركيا.

4 - دعم بناء منظومة الدفاع الخليجي المتكاملة.

بهذا الشكل، يحافظ النظام السعودي على توازنها بين التحالف الاستراتيجي الأميركي والتعدد الشركائي الآسيوي - الأوروبي، وتضمن في الوقت ذاته بناء قوة ذاتية قادرة على الردع المستقل.

### التحديات الكبرى للعقد القادم

رغم الطموحات العالية، ستواجه السعودية جملة تحديات معقدة في العقد 2035-2026:

1 - الضغوط الأميركية الداخلية (الكونغرس واللوبي الإسرائيلي) التي قد تقيد الاتفاق الدفاعي.

2 - مخاطر اختراق تكنولوجيا صيني أو روسي للبنية الدفاعية.

3 - سباق التسلح الإقليمي بين إسرائيل وإيران وتركيا.

4 - تحديات التمويل والحوكمة الدفاعية ضمن مشاريع التوطين الصناعي.

5 - التحولات في سوق الطاقة العالمية التي قد تقلل من النفوذ المالي السعودي في حال تسارع الانتقال إلى الطاقة النظيفة.

ومع ذلك، فإن وجود سلطة سياسية مركزية قوية، واستراتيجية تنويع مدروسة، وموقع جغرافي فريد، يمنح السعودية قدرة استثنائية على إدارة هذه التحديات وتحويلها إلى فرص.

وفي نهاية المطاف، فإن العقد القادم سيحدد ما إذا كانت السعودية ستبقى قوة إقليمية وظيفية وتابعة للولايات المتحدة أم إلى قوة دولية مؤثرة. فإن نجحت في تحقيق توازن بين التحالف الأميركي التاريخي والانفتاح على الشرق، ودمجت بين الردع الصلب والتنمية الذكية، فستكون نموذجًا لدولة ما بعد الربيع، القادرة على إنتاج أمنها بنفسها وتصديره لجوارها، وإذا ما فشلت فإنها تكون قد بدّلت الكسوة الخارجية فقط وأبقت على عنصر التبعية للغرب..

وفي نهاية المطاف، إن الفشل في ضبط التوازن، سيعيد المنطقة إلى دوامة الاستقطاب بين واشنطن وبكين وموسكو، مع ما يعنيه ذلك من هشاشة أمنية وتبعية جديدة.

بالنسبة إلى السعودية، ومن أجل إعادة تعريف الأمن الخليجي والعربي في القرن العشرين فإنها بحاجة إلى إعادة هيكلة للقوات المسلحة، وإلى توطين التكنولوجيا، وبناء التحالفات المرنة، وأن تستعد لمرحلة يصبح فيها أمنها جزءاً من أمن العالم، لا تابعاً له.

### الحاجة السعودية إلى اتفاق دفاعي جديد

تأتي الحاجة السعودية إلى اتفاق دفاعي شامل مع الولايات المتحدة في لحظة تاريخية فارقة تتقاطع فيها ثلاث دوائر من التحول:

- 1 - تحوّل في بنية النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية.
  - 2 - تحوّل في طبيعة التهديدات من عسكرية تقليدية إلى هجينة (سيبرانية، طاقوية، وإرهابية).
  - 3 - تحوّل داخلي في رؤية السعودية لذاتها كدولة مركزية تسعى إلى إنتاج أمنها بنفسها لا استيراده من الخارج.
- في ضوء هذه التحولات، لم يعد مقبولاً أن تظل العلاقة الدفاعية السعودية - الأميركية قائمة على نموذج "النفط مقابل الحماية" الذي تأسس منذ لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت على متن البارجة كوينسي عام 1945. بل باتت الرياض تطمح إلى نموذج معاهدة دفاعية لحماية العرش السعودي في ظل تحديات داخلية وخارجية.

من الحماية إلى الشراكة: تحوّل المفهوم الأساسي

تاريخياً، كانت العلاقة الدفاعية بين السعودية والولايات المتحدة تقوم على مقايضة واضحة: النفط واستقرار الأسواق مقابل حماية عسكرية أميركية للمملكة.

لكن هذه المعادلة القديمة تفككت مع دخول السعودية مرحلة ما بعد النفط وظهور مشروع رؤية 2030 الذي يهدف إلى الارتقاء بمستوى الشراكة إلى حد التماهي مع الولايات المتحدة جنباً إلى جنب "الاكتفاء الدفاعي النسبي". وعليه، تسعى الرياض اليوم إلى تحويل العلاقة من علاقة تبعية أمنية إلى علاقة تبادل مصالح وشراكة كاملة.

فالاتفاق الجديد المطلوب لا يُفترض أن يكون مجرد صفقة تسليح، بل إطاراً مؤسسياً طويل الأمد يعيد تعريف أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين.

#### **أبعاد الاتفاق المطلوب: شراكة متعددة المستويات**

أ - الدفاع الصلب: ويشمل التزاماً أميركياً صريحاً بالدفاع عن الأراضي والمنشآت الحيوية السعودية - وعلى رأسها حقول النفط في الشرقية ومنشآت أرامكو - في حال تعرضها لهجوم خارجي.

هذا الالتزام قد يُترجم في بند مشابه للمادة الخامسة من ميثاق الناتو، بحيث يصبح الاعتداء على السعودية اعتداءً على المصالح الأميركية في الخليج.

كما يتضمن الاتفاق المقترح تطوير نظام إنذار مبكر مشترك وربط الدفاع الجوي السعودي مباشرة بشبكات الرادار الأميركية في البحرين وقطر والإمارات، بما يشكل مظلة دفاعية خليجية موحدة تحت قيادة سعودية.

ب - الدفاع السيبراني: وهذا يمثل إحدى أهم القضايا الجديدة في جدول الأمن السعودي. فالهجمات الإلكترونية التي استهدفت منشآت أرامكو في الأعوام الماضية، مثل "هجوم شمعون"، أثبتت أن الأمن لم يعد محصوراً في المجال العسكري التقليدي. لذلك، تسعى السعودية إلى إدراج بند خاص للدفاع السيبراني المشترك في الاتفاق، بحيث يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية حول

التهديدات الرقمية، وإنشاء مركز عمليات سيبراني سعودي - أميركي مشترك للتصدي للهجمات على البنى التحتية المالية والنفطية.

ج - الأخطار العابرة للحدود: تطالب السعودية بأن يتضمن الاتفاق آلية للتنسيق الاستخباراتي المتقدم ضد الأخطار العابرة للحدود، لا سيما تلك التي تنشط في القرن الإفريقي ومنطقة الساحل. ويُتوقع أن تُدمج هذه الآلية مع برامج التدريب الأميركية في مكافحة الإرهاب التي تنفذها القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، مع تمكين القوات السعودية من قيادة العمليات الإقليمية المشتركة.

د - نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة الدفاعية: وهذه تمثل البعد الأكثر حساسية في أي اتفاق جديد. فالنظام السعودي لا يرغب في أن يكون مجرد مستورد للسلاح، بل يسعى إلى بناء قاعدة صناعية دفاعية محلية قادرة على إنتاج وصيانة وتطوير المعدات المتقدمة. وفي هذا الإطار، يطالب بأن يتضمن الاتفاق:

أ - إنشاء مراكز تصنيع مشتركة للطائرات المسيّرة والصواريخ التكتيكية في المملكة.

ب - برامج تدريب هندسية وإدارية لنقل المعرفة.

ج - إلزام الشركات الأميركية بنسبة توطين لا تقل عن 40 - 50% في المشاريع الدفاعية المشتركة بحلول 2030.

د - قنوات اتصال إقليمية - خصوصاً مع إسرائيل

بعد "ضربة الدوحة" عام 2025، باتت السعودية تدرك الحاجة إلى آليات اتصال عسكرية غير مباشرة مع إسرائيل لتجنب سوء التقدير أو الصدام في الخليج. وتطمح أن يشمل الاتفاق الدفاعي مع واشنطن بنداً يُنشئ "غرفة تنسيق إقليمي" تعمل تحت إشراف أميركي، لتبادل المعلومات حول حركة الطيران والأنشطة البحرية، دون أن يعني ذلك تطبيقاً سياسياً مباشراً. هذا البند يهدف

أساساً إلى منع تكرار الحوادث العسكرية التي تهدد استقرار الخليج، وتأكيد دور السعودية كضامن أمني مسؤول في المنطقة.

### **الدوافع السياسية والأمنية وراء الاتفاق الجديد**

أ - الحاجة إلى ضمانات صريحة: أي تحويل الالتزامات الأميركية من وعود سياسية إلى ضمانات قانونية واضحة. فخبرة النظام السعودي مع أمريكا خلال أزمات سابقة - من هجوم أرامكو 2019 إلى ضربة قطر 2025 - أظهرت حدود الدعم الأميركي عندما لا توجد اتفاقية ملزمة.

وبالتالي، تريد السعودية تأمين مظلة دفاعية واضحة تُدرج في وثيقة رسمية يقرّها الكونغرس الأميركي، لتجنب أي تردد في حال وقوع اعتداء جديد.

ب - تعزيز الردع الإقليمي: في ظل تعدد مصادر التهديد (إسرائيل، الجماعات المسلحة، الهجمات السيبرانية)، باتت السعودية بحاجة إلى نظام ردع شامل يدمج الردع العسكري التقليدي بالردع التكنولوجي والسيبراني والدبلوماسي.

ومن شأن الاتفاق الجديد أن يمنحها القدرة على إدارة هذا الردع المتعدد الأبعاد ضمن إطار قانوني دولي، مما يرفع كلفة أي اعتداء على مصالحها.

ج - تأمين الانتقال إلى ما بعد النفط: وهذا يؤكد على ارتباط الأمن في الرؤية السعودية بالأمن الاقتصادي. فمع بدء التحول نحو الاقتصاد المتنوع، تحتاج السعودية إلى بيئة استقرار طويلة المدى لجذب الاستثمارات الأجنبية الكبرى في قطاعات الطاقة النظيفة والصناعات المتقدمة. ومن هنا، فإن الاتفاق الدفاعي يمثل ضمانة استثمارية بقدر ما هو ضمانة عسكرية.

### **العقبات والتحديات المحتملة**

أ - الرفض الإسرائيلي المحتمل: تخشى تل أبيب أن يمنح الاتفاق الرياض وضعاً مكافئاً أو موازٍ لتفوقها النوعي.

ب - القيود القانونية الأميركية: يحتاج أي اتفاق دفاعي ملزم إلى موافقة ثلثي مجلس الشيوخ، وهو ما قد يثير جدلاً واسعاً.

ج - التحفظات داخل المؤسسة العسكرية الأميركية: حول مشاركة المعلومات الحساسة أو تكنولوجيا الجيل الخامس.

د - التوازن مع الشركاء الآسيويين: واشنطن قد تشترط تقليص التعاون العسكري مع الصين وروسيا كجزء من الاتفاق.

هـ - الخشية من التبعية الجديدة: داخل السعودية نفسها، حيث يطرح بعض المحللين ضرورة الحفاظ على هامش استقلالية رغم الشراكة الدفاعية الموسعة.

في الخلاصات، فإن حاجة النظام السعودي في عهد ابن سلمان إلى اتفاق دفاعي جديد ليست خياراً تكتيكياً، بل ضرورة استراتيجية تملئها التحولات البنيوية في البيئة الدولية والإقليمية.

فالسعودية تدرك أن أمنها لم يعد قابلاً للتجزئة، وأن الدفاع عن إقليم سيطرتها لا ينفصل عن الدفاع عن مصالح الطاقة العالمية والممرات البحرية والتوازن الإقليمي. ولهذا، فإن الاتفاق المنتظر لا يُقاس فقط بعدد الطائرات أو الصواريخ، بل بقدر ما يُحقق من التزامات متينة من الجانب الأميركي، وحماية شاملة في عالم يتجه نحو الاضطراب.

وبذلك، يصبح الاتفاق الدفاعي الجديد - إذا تحقق بشروط السعودية - الركيزة الكبرى لمرحلة ما بعد كوينسي، أي الانتقال من "الحماية الأميركية للسعودية" إلى "الشراكة الاستراتيجية"، التي تعيد صياغة النظام الأمني في الخليج لعقد قادم وربما لجيل بأكمله.

### الرؤية المستقبلية

تصل العلاقات الدفاعية السعودية - الأميركية اليوم إلى نقطة تحوّل تاريخية غير مسبوقة، تُعيد رسم ملامح النظام الأمني الإقليمي والعالمي معاً. السعودية "الدولة المحمية" التي تعيش تحت المظلة الأميركية، باتت تسعى لأن تعزّز

أمنها بمزيج من التحالفات المرنة، والتكنولوجيا السيادية، والقدرة الصناعية المتنامية، ولكن كل هذه العناصر لا يمكن توفيرها من دون الرعاية الأميركية. لقد أدرك الحكام السعوديون ولا سيما ابن سلمان أن "الاعتماد" لم يعد ضمانًا، وأن "التحالف" من دون شراكة والتزام صارم لا يوفر ضمانات مؤكدة لاستقرار النظام السعودي في المستقبل. وهكذا انتقلت العقيدة الدفاعية للنظام السعودي من الاستعانة بالحماية إلى صناعة الشراكة الكاملة.

### من المحمية البريطانية إلى المحمية الأميركية

منذ اتفاق كوينسي عام 1945، وُضعت العلاقة بين واشنطن والرياض في إطار "الضمان الأمني مقابل الطاقة". لكن القرن الحادي والعشرين فرض منطقًا مختلفًا؛ فالمملكة التي كانت تُنتج النفط وتشتري الحماية، أصبحت بحاجة إلى ما هو أكثر من مجرد التزام شفهي أو تدخل عرضي، بل تتطلع إلى حماية مطلقة.

إن التحول من كون السعودية محمية بريطانية إلى محمية أميركية يعني أنها لم تتحرر من هواجسها القديمة، ولم تصل إلى قناعة بأن النظام لا يزال يفتقر إلى القاعدة الشعبية العريضة القادرة على توفير الحماية الحقيقية للنظام، وأن رهانه على أمنه القومي لا يزال خلف البحار.

فما حصل ليس التحول من التبعية إلى الاستقلال بل من تغيير هوية الحماية من بريطانية إلى أميركية. وإن التحالف مع واشنطن ينقل السعودية من إطار صفقوي إلى التزام شراكوي شامل. ستتحدد ملامح العقد القادم بمدى قدرة واشنطن والرياض على تجاوز منطق "الصفقة" أي النفط مقابل الحماية إلى منطق التماهي والشراكة الاستراتيجية والمصيرية.

فالسعودية لم تعد تبحث عن ضمان أمني مؤقت، بل عن اتفاق مؤسسي طويل الأمد يُعيد تعريف طبيعة الالتزام الأميركي في المنطقة، ويعترف بالسعودية كدولة وظيفية ومركز أول للأمن القومي للولايات المتحدة في منطقة غرب

آسيا. ولكي تتجح هذه المهمة، يجب أن تعترف الولايات المتحدة بواقعين جديدين:

1 - أن السعودية لم تعد هامشاً في معادلة الأمن الاقليمي، بل أصبحت أحد مفاتيحه الحيوية عبر الطاقة والممرات البحرية.

2 - أن الحكام السعوديين ولا سيما محمد بن سلمان يمتلكون رؤية عالمية تتجاوز الجغرافيا النفطية إلى الجغرافيا الصناعية والتكنولوجية، وهي تسعى لأن تكون مركزاً للغرب والولايات المتحدة في منطقة شديدة الاستقطاب.

تُدرِك السعودية أن العلاقة مع واشنطن لا تزال تمثل محور الأمن الخليجي، لكنها تسعى إلى تحويلها إلى شراكة إنتاج أمني، تتقاسم فيها المخاطر والمصالح.

### **نحو عقد دفاعي جديد للخليج**

من المتوقع أن تُشكّل السعودية خلال العقد القادم الحليف الأميركي المركزي والمحوري لمنظومة الأمن الخليجي والعربي، عبر قيادة مشروع الدفاع الجوي الموحد، وتأسيس قوة سيبرانية خليجية، وتنسيق أمني مع مصر والأردن والمغرب. وبهذا، ستتحوّل الرياض إلى قلب النظام الأمني العربي الجديد بالتعاون مع الولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي.

### **من الهيمنة الصلبة إلى الهيمنة الناعمة**

تُظهر التجربة التاريخية أن الهيمنة الصلبة تبقى محدودة ولا تدوم، وأنّ القوة التي لا تُترجم إلى توازن تُنتج صراعاً لا استقراراً. من هذا المنطلق، يسعى النظام السعودي إلى أن يكون قوة توازن في النظام الدولي الجديد، لا قوة هيمنة.

فهو لا يطمح إلى إعادة إنتاج نموذج "الدولة المهيمنة"، بل الاكتفاء بنموذج "الدولة المرجعية" - الدولة التي تُوازن بين الشرق والغرب، بين الأمن والتنمية، بين السيادة والعولمة.

إن الرؤية السعودية الجديدة للأمن تقوم على:

"الأمن ليس امتلاك القوة فقط، بل القدرة على ضبطها وتوظيفها في خدمة استقرار النظام".

### استشراف المشهد القادم

مع اقتراب عام 2030، سيواجه النظام السعودي اختبارات حاسمة:

هل ينجح في بناء نظام دفاع ذاتي مستدام؟

هل يستطيع تحويل الشراكات الدولية إلى تحالفات متكافئة؟

هل يتمكن من حماية مصالحه دون الدخول في سباقات تسلح مكلفة؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستحدد مستقبل النظام السعودي ومستقبل الخليج ككل.

والخلاصة النهائية، إن العقد القادم لن يكون مجرد مرحلة جديدة في العلاقات الدفاعية السعودية - الأميركية، بل بداية تحول شامل في مفهوم الأمن، فإما أن يؤسس النظام السعودي لنهج استقلالي بعيد عن منطق التبعية، وإما أن ينجح إلى الإغراق في التبعية والارتهان بالكامل إلى الولايات المتحدة بدافع حماية العرش. فالنظام الذي كان منذ عقود يعتمد على الخارج لحمايته، أصبح اليوم مطالبًا ببناء منظومة أمنية قائمة على الشراكة والتوازن والتصنيع والتكنولوجيا.

ولأن النظام السعودي لا يزال عاجزًا عن تحويل أمنه إلى قوة استقرار إقليمي، فإن واشنطن تتعامل معه حتى الآن بكونه "بقرة حلوب" وما كينة صرف آلي، ولا توليه أي احترام، وهذا ما عكسه الرئيس الأميركي دونالد ترمب في زيارته إلى الرياض في مايو 2025، حيث وضع نصب أهداف زيارته الحصول على المال من السعودية وقطر والامارات. وعليه، فإن بقاء المشهد كما هو سوف يعني أن غرب آسيا سوف تهيمن عليه ثنائيات الصراع والوصاية، ولن تنجح السعودية في أن تكون قوة توازن عاقل وفاعل حضاري مسؤول من دون إشراك الشعب في الأمن القومي وهذا يتطلب مشاركته في السلطة والثروة.

## المراجع الأساسية:

1-The "Largest Defense Cooperation Agreement in U.S. History" May Not Add Up to Expectations, Stimson, May 19, 2025; <https://www.stimson.org/2025/the-largest-defense-cooperation-agreement-in-u-s-history-may-not-add-up-to-expectations/>

2-Saudi Arabia and US reopen talks on possible security pact, FT reports, L'Orient Today, 17 October, 2025; <https://today.lorientlejour.com/article/1481601/saudi-arabia-and-us-reopen-talks-on-possible-security-pact-ft-reports.html>

3-Saudi Arabia Might Soon Fly the F-35 Stealth Fighter, National Security Journal, 6 November 2025; <https://nationalecurityjournal.org/saudi-arabia-might-soon-fly-the-f-35-stealth-fighter/>

4-“New Defence”: enter the GCC states?, Taylor & Francis Group, 23 September 2025; <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14751798.2025.2558384#abstract>

5-After Israel's Strike on Qatar, a Strategic Shift, The Washington Institute, 20 October, 2025; <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/after-israels-strike-qatar-strategic-shift>

6-OIES Annual Report 2023, Oxford Institute for Energy Studies, November 2024; <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2024/11/Annual-Report-2023.pdf>

7-Greater Diversity, Annual Report 2024; National Industrial Development and Logistics Program, Saudi Vision 2030; [https://www.vision2030.gov.sa/media/uvknp4di/nidlp\\_annual\\_report-2024\\_en.pdf](https://www.vision2030.gov.sa/media/uvknp4di/nidlp_annual_report-2024_en.pdf)

8-Dr. Mohamed Abdelraouf, GCC-Iran Environmental Relations: Challenges and Opportunities, Gulf Research Center, August 2023; <https://www.grc.net/documents/64edd0387a02fGCCIranEnvironmental2.pdf>

9-Taylor Hanna, David K. Bohl, Jonathan D. Moyer, ASSESSING THE IMPACT OF WAR IN YEMEN: Pathways for Recovery, UNDP, 2021; <https://shorturl.at/BDMQQ>

10 - فايننشال تايمز: السعودية أنفقت 120 مليار دولار على حرب اليمن،  
الخليج أون لاين، 14 مارس 2018، الرابط:

<https://shorturl.at/9JH3I>

11-Saudi prince made personal mediation efforts for  
Griner release, says foreign minister, Reuters, December 9,  
2022; <https://shorturl.at/Tfh8T>